ترشيد ثقافة الاستهلاك

د.هدى محمد خير

جامعة صبراتة، كلية الآداب الجميل

ملخص:

نتيجة للتغيرات و التطورات التي مرت بها المجتمعات و خاصة المجتمعات الرأسمالية و التطور التكنولوجي، و إنتشار شبكات الإتصال أدى الى خلق عالماً أكثر تجانس تسوده ثقافه إستهلاكية عامة و هي ثقافة المجتمع الرأسمالي التي هيمنت على بقية شعوب العالم و هو الهدف الذي تسعى الى تحقيقه ،حيث تعمل من خلال تكدس السلع و رخص أسعارها و توزيعها على شعوب العالم وفق إغراءات مختلفه الى تحقيق مأربها من وراء ذلك ،و هو جعل الإستهلاك أكثر عمومية و هو ما إنعكس سلباً على المجتمعات المستهلكة ،لذلك كان على هذه المجتمعات ان تعمل على ترشيد إستهلاكها من خلال توعية أفرادها بخطر الإستهلاك المعمم و خاصة التركيز على المراحل الأولى من عمر الأنسان من خلال التنشئة الاستهلاكية السليمة .

المقدمة :

من المتفق عليه أجتماعيا وأقتصاديا تعرض الدول عامه متقدمة أو نامية غنية أو فقيرة إلى ثقافة الهذر الاستهلاكي ,وذلك لتكدس السلع أو لرخصها أو حتي العادات والتقاليد عند بعض الشعوب وخاصة في المناسبات الاجتماعية والدينيه وغيرها من الأسباب التي جعلت من هذه الثقافة ظاهرة عامة لدى معظم الشعوب عامة والجماعات والإفراد خاصة .

حيث أصبح الفرد حبيس هذه الثقافة المصطنعة من قبل الدول الرأسماليه التي تسعى دائماً إلى تكديس رأس المال من خلال خلق ثقافة أستهلاكيه عند شعوبهما التي ما لبثت أن انتشرت عند بقيه العالم الأخر من خلال وسائل الإعلام المختلفة التي تعمل على تكريس ثقافة الاستهلاك عند الإفراد بشكل أكثر عمقا من خلال وسائل الجذب المختلفة للإقبال على المنتجات والسلع المتمثله في كثرة السلع وتنوعها ورخصها مثلا ,وثقافة الاستهلاك بهذا [1] المعنى تمثل مشكلة أقتصاديه وأجتماعية في آن واحد , فلقد تخطت هذه الظاهرة توفير الاحتياجات الأساسيه للإفراد إلى السعي والتركيز على

الكماليات بغض النظر عن الحاجة لها أوْ المقدرة على توفيرها ,وبذلك تصبح عملية ترشيد الاستهلاك مسأله في غاية الأهمية ,فهي العلاج الشافي لظاهرة الهدر الاستهلاكي.

وأنطلاقاً من التسليم بشيوع ظاهرة ثقافة الهدر الإستهلاكي في المجتمع و إنغماس كافة أفراد المجتمع في هذه الثقافه على إختلاف الأعمار و الجنس و المكانات الإجتماعية و الإقتصادية من هنا يمكن أن يثار تساؤل مهم و هو هل يمكن ترشيد الإستهلاك في ظل التغيرات الإجتماعية و الثقافية ؟ هذه التغيرات التي تعمل على تعميق هذه الظاهرة سواء كانت هذه التغيرات و التطورات داخل المجتمع أو خارجه كذلك في ظل سيطرة وسائل الإعلام المختلفة على عقول الأفراد و التي تعمل على إنتشار ثقافه الإستهلاك و فالنهم الإستهلاكي في ظل آلية الإعلان لا نهاية له .

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعريف بأهمية ترشيد الاستهلاك في حياة الفرد من خلال توعيته إستهلاكياً وتعريفه بالأمور التي يمكن أن تزيد من حدة الاستهلاك في إحتياجات الفرد المختلفة، كذلك يهدف البحث إلى التعريف بالكيفية التي يتم بها ترشيد الاستهلاك في جوانب حياتية مختلفة بإتباع توجيهات وخطط توعوية معينة .

تساؤلات البحث :

كيف يتم ترشيد الإستهلاك وفق آليات بعينها ؟ إنطلاقاً من الفرد والأسرة و المجتمع بأسرة، و كيف يتم نشر الوعي الإستهلاكي من خلال التنشئة الأسرية ؟

الخلفية النظرية للبحث :

أن الفهم السليم لظاهرة الإستهلاك ينطلق من :

أولاً عمومية (عالمية) ثقافة الإستهلاك :

تنطلق هذه النظرية من التأكيد على أن الثقافه الإستهلاكية هي قاسم مشترك بين المجتمعات جميعاً نتيجة للتغيرات التي طرات على نظم الإنتاج من ناحية و على البناء الإجتماعي الداخلي لمجتمعات الرأسمالية من ناحية أخرى ،هذه التغيرات التي عملت على خلق أنماط إستهلاكية متشابه ؛ و هنا يتحول الإستهلاك بمثابه اللغه التي توجد لدى الناس جميعاً على إختلاف لغاتهم ، ويؤكد هذا الإتجاه على أن الصناعات الإعلانية والاتصالية الغربية وخاصة الأمريكية إستطاعت

ان تهيمن على العالم بأسره نتيجة لتصويرها الحياة الإستهلاكية الحره بأنها عالم سحري جميل ،فما لبثت أن دخلت العالم الثالث حيث يعيش الغالبية العظمى من السكان .

لذلك تعتبر ثقافه الإستهلاك آحدى اليات الهيمنه على الشعوب ، فالتغيرات التي أحدثتها الرأسمالية تخلق عالماً واحداً متجانساً .

ثانياً : خصوصية ثقافة الإستهلاك :

ترفض هذه النظرية فكرة إستغلالية الثقافه و عمومتها ،و تؤكد على ربط الثقافه بالوسط المعيشي الذي يوجد فيه الشخص ، فليس هناك ثقافه إستقلالية عامه بل هناك أنماط متمايزة من هذه الثقافه، فكل فئة إجتماعية تحافظ على ثقافتها و تدافع عنها دفاعها عن ممتلكاتها المادية .

كذلك ترى هذه النظرية أن الفروق بين الجماعات ليست فروقاً مادية فحسب ، و لكنها فروق ثقافية أيضاً و من أكثر الفروق الثقافية ظهوراً ما يظهر في أنماط التذوق الإستهلاكي للسلع و الخدمات ، وأن الثقافه الإستهلاكية هي رموز تعمل بمثابة المخزون الرمزي الثقافي الذي يوازي المخزون المادي .

تعتبر ثقافة الهدر الاستهلاكي ثقافة سلبيه تؤدى إلى مخاطر لا يقتصر أثرها على الجانب الإقتصادي فقط بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي والسياسي ,فعلى المستوى الاقتصادي تؤدى سيادة ثقافه الاستهلاك إلى أنهيار المقومات الأساسيه للنمو ممثلا في الإدخار والإستثمار,فالدخل القومي هو محصلة الإدخار والإستهلاك والإدخار الذى يساعد على زيادة التكوين الرأسمالي ,مما يساعد يدوره على زيادة الإنتاج والتشغيل ومن الحقائق الثابتة أنَ البلدان ذات الإدخار المرتفع قد نمت بصورة أسرع من البلدان ذات الإدخار المنخفض ,كما أنَ التسليم بتعظيم الأستهلاك بوصفه هدفا رئيسا في حياة الفرد يحول بينه وبين التضحية من أجل الآخرين وهو الأمر الذي ينعكس أثره سلبا علي نصيب الأجيال القادمة من الموارد [1] ,ولا سيما في البلدان النامية والفقيرة والتي يكون معظم إفرادها في المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض .

لذلك كان على الدول النامية الحد من الاستهلاك في شتي صوره وأنْ يكون هذا الحد دستور حياة؛لأن كل توفير لموارد الدولة وإدخار من جانب أفراد المجتمع من شأنه أنْ يسرع بالدولة نحو التقدم والنموو تزداد الحاجة إلى ترشيد الاستهلاك ,أيضا كلما زادت وتنوعت السلع التي تطرح في الأسواق وذلك لمساعدة المستهلك على المفاضلة بين مختلف الأنواع وعلى مستوى الاختيار .[2]

إماَ على المستوى الأسرى فإنَ تعاظم عمليه الاستهلاك تصبح عبء ثقيلا على عاتق الأسرة من خلال أرباك ميزانيتها باستهلاك العديد من السلع التي لا معني لها مما يوقعها في براثن الدين ,كذلك عدم وجود القدوة الاستهلاكية المسئولة من الإباء وتقليد الغرب وفقدان الهوية العربية الإسلامية .

لقد زادت أهمية ترشيد الأستهلاك في السنوات الاخيرة بصفه خاصة بسبب الظروف التي نعيشها الآن و ما يصاحبها من زيادة في عدد السكان ونقص الموارد الغذائية على المستوى العالمى للارتفاع الكبير في الأسعار بالنسبة لمختلف السلع ,الأمر الذي يتطلب الانتفاع بالموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن ومحاوله الحد من الاستهلاك ,ولا يعني الحد من الاستهلاك الإستغناء عن الضروريات أوْ تقليلها عن اللازم ولكن المقصود هنا هو عدم الأسراف في الإنفاق على البنود الرئيسية لتكاليف المعيشة .[3]

فترشيد الاستهلاك هو حسن استغلال موارد الأسرة المتاحة وذلك بعدم إلا سراف في استخدامها وتقليل الفاقد منها بقدر الإمكان ,أيَ رفع مستوى الكفاية الأنتاجيه للأسرة من خلال تطبيق السلوك الادارى عند أستعمالها لجميع مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها وأشباع حاجاتها المختلفة بصورة متوازنة .[4]

أن ترشيد الأستهلاك لا يعني مطلقا التقليل أو الحد أو الاستغناء عن الضروريات التي يحتاجها الفرد أو الأسرة ولكنه يعني عدم إلا سراف في كل ما يتصل بضروريات الحياة من مأكل ومسكن وملبس وغيرها وتقليل الفاقد منها, كما يتضمن المعني عدم إلا سراف في استخدام الموارد المتاحة للفرد والأسرة وتقليل الفاقد منها ,بل ويتعدى ذلك إلي الأستعملال الأمثل لهذه الموارد .[5]

لذلك وجب على الفرد أوْ الأسرة أنْ يكون لديه وعى بثقافة الاستهلاك وعدم السعي وراء مغريات الثقافة الاستهلاكية التي تجعل الأستهلاك أكثر حدة عند التفاف وسائل الإعلام المختلفة حول الفرد وابهارة بالأعلانات لتمجيد المنتجات المختلفة ,بل كان على الفرد أنْ يقتصد من المصروفات اليوميه وأنْ يتم التركيز على الضروريات بالدرجة الأولي لا الكماليات و الإستهلاك وفق إمكانياته المادية ,وهو ما يعرف بالتوفير .

ونعني بالتوفير هو الحد الأدنى من المصروفات ومن أنفاق النقود وجعل النقود أكثر قيمه وأكثر فائدة في أستغلاله الاستغلال الأمثل بدلا من صرفهما فيما لا جدوى منه أوْ أنْ تصرف في

منفعة قليله أوْ شهوة طارئة أوْ للمكابرة والمظاهر , فالتوفير هو وسيله لحياة سعيدة ومطمئنة تصنع حسابات ومتغيرات الزمن؛ تقلباته وهنا يكون التوفير عاملا لتوفير الخبز عندما يكون الخبز غير متوفر , أقتطاع ونكون أمام أنواع كثيرة للتوفير : فمثلا هناك توفير موجب وهو يكون في أقناع مبلغ من المال وحفظه بعيد عن الا يدي للاستفادة منه وقت الحاجة , وهناك توفير إيجابى وهو في الحد من المصروفات , ويمكن للإنسان أنْ يجمع بينهما و ذلك للحصول على الأمن المالي.[6]

ومن أهم العوامل التي تساعد علي التوفير هو القضاء على الديون لأنَ هذا من أهم العوامل التي تتعارض مع مبدأ التوفير , أنَ الديون عموما مرهقة فهي وأنْ كانت تمنع التبذير الا أنَها تقضى على بركة الدخل ,[7]حيث يعتبر الدين من المشاكل التي يقع فيها الفرد اوْ الأسرة في أطار عمليه الاستهلاك ظنا منه إنْ يحل مسألة تغطيه متطلبات الأسرة بالاعتماد على التدين ,بل على العكس من ذلك يثقل كاهله بهذه العملية التي يمكن إن تؤثر على كيان الأسرة وتربكهما اقتصاديا.

ومن المسائل المهة التي يجب مرعاتها في عمليه ترشيد الاستهلاك هي عمليه الشراء تلك المسألة التي تعتبر في غاية الأهمية في هذا المجال , حيث تتأسس الثقافة الاستهلاكية على الإنتاج المستمر للعلامات والرموز , فمن طبيعة الثقافة الاستهلاكية أنها ثقافة رمزية , فالمستهلكون على وعى بأنَهم يتحدثون من خلال مظهرهم وملابسهم والسلع والممارسات التي تحيط بهم ,كذلك فإنَ الثقافة الأستهلاكية تتصف بأنَها قهرية تدفع الناس دفعا إلى الأستهلاك والركض خلف طموحاتهم والسعي دائما لأمتلاك كل ماهو جديد مما يعرض في الأسواق ,فالإنسان دائماً محصور في دوامة الاستهلاك من خلال عمليات الشراء المستمرة التي تعمل على تكديس السلع في المنازل التي تكون في أغلب الأحيان لا حاجة لها .

ولكي تتم عملية الشراء على أسس سلميه يجب أنْ يحدد المستهلك أحتياجاته الفعلية من ناحية الوزن أوْ العبوة أوْ الحجم دون إسراف,لأنَ شراء كميات زائدة عن حاجة المستهلك الفعلي حتي ولو كانت رخيصة الثمن قد تكون في النهاية غير أقتصاديه لأنَ الكميات الزائدة قد تفسد قبل استعمالها أوْ قد لا تشتغل مطلقا وبذلك تعد فاقدا [7].

الانتفاع بالسلع والخدمات :

بعد شراء السلع والخدمات المطلوبة يحتاج المستهلك إلى ترشيد في كيفيه الانتفاع بها أنتفاعا كاملا وتختلف هنا طريقه الأنتفاع حسب نوع السلعه , فعند أستعمال الموارد الغذائية وخصوصا

السريعة الفساد نجد أنَ الإقلال من الفاقد هو الهدف الأساسي ,وهذا يتطلب معرفة الطرق والأساليب السليمة التي يجب أنْ تتبع في كل مرحلة من المراحل وهي .[8]

1-الأعداد والاستفادة من المتبقي .

2-الطهى وحفظ وتخزين الأطعمة .

3-التقديم .

وبذلك يمكن الانتفاع بالكميات المشتراه إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للأ جهزة والأدوات فإنَ الأمر هنا يتطلب معرفه كيفية أستعمالاتها أوْ تشغيلها بالطريقة الصحيحة وكذلك العناية بها ,وصياغتها حتي تكون صالحة للأستعمال أطول فترة ممكنه ويجب على ربة المنزل أنْ تعود أطفالها وباقي أفراد الأسرة على الأستعمال الصحيح لكل الأجهزة والأدوات المنزلية حتي لا يتسبب أحد عن جهل في أتلا فها وكذلك الحال فيما يختص بالأجهزة والملابس [9].

حيث تلعب عملية التنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في عملية الأستهلاك بالنسبة للفرد ,ذلك أنَ عملية التنشئة الأجتماعية هي المسؤلة على تكوين السلوك الأستهلاكى للفرد من خلال زرع مجموعة من القيم الاستهلاكية خلال مراحل العمر الأولى ,لذا وجب على الأسرة والأم خاصة غرس القيم الاستهلاكية المرغوبة في الطفل من خلال تعويده على أمور يعينها مثل الأقتصاد في المصروف والأدخار وعدم الأسراف والتبذير والقناعة بالقليل والبعد عن الأشياء التي لا جدوى منها.

دور التنشئة الأسرية في ترشيد الإستهلاك :

يكتسب الفرد في مراحل العمر الأولى العديد من القضايا و المسائل الحياتية المهمه من المؤسسات الإجتماعية المختلفة ، و تعتبر الأسرة النواة الأولى و أهم هذه المؤسسات في إكتساب الفرد مجمل القضايا الحياتية و التي يعتبر السلوك الإستهلاكي و ترشيده أهمها .

فالأداة الخاصة بالإستهلاك تتكون لدى الشخص مثل كل العادات الأخرى عن طريق الممارسة و التكرار ،لذلك من المهم جداً أن تكون أفعال الفرد صحيحة من أول الأمر ،أي في فترة تكوين العادة و لما كانت العادات تتكون في مرحلة الطفولة فإن الإهتمام بمراقبة الطفل و توجيهه التوجيه السليم فيما يختص بجوانب الإستهلاك عملية إستهلاكية ،و الأمهات و الأباء في المنزل لهم دور كبير في هذا المجال ،و تلعب المرأة الدور الأكبر في هذا الصدد لأنها تتحمل مسؤولية

كبيرة في عمليات الشراء و الإعداد و الإنتفاع و على قدر معلوماتها ووعيها لذلك كان عليها أن تكون القدوة الحسنة للأبناء في هذا المجال [10] .

و يجب على الوالدين و الكبار في الأسرة عامة أن يعملو على مساعدة الصغار بتعويدهم العادات الطيبة و إعدادهم لممارسة خبرات جديدة ، و يجب أن يكون هذا عملية و ذلك بتعويض الطفل لمواقف واقعية تجاه الصرف و الإنفاق و التوفير ،

فالطفل الذي يتعلم أن يجمع قليلا من النقود و توفيرها و يعرف بأن لعملية الشراء حدوداً معينة يصل بذلك إلى قاعدة قوانين الإقتصاد و يتعلم بذلك الحد من رغباته اللآ نهائية و يتطور بالأسلوب العملي الي مقدرة الإختيار و الحكم على نتائج خطته و رد الفعل علية ،و بذلك يكون قادرة على أخذ القرارات و تنمية هذه القدرات و المهارات في نواحي الإنفاق و الشراء تساعده ليرتقي في تصرفاته و قراراته و إستغلالها في كل نشاطاتها المختلفة كطفل و كشاب في المستقبل[11].

فعندما يتعلم الطفل و يتعود على العادات السليمة فيما يخص الإستهلاك ينشئ تنشئة تؤهله في مختلف مراحل عمره على التصرف الصحيح في مسئلة الشراء وفق إحتياجاته و إدخار الزائد من المصروفات .

حيث تلعب الأسرة الدور الرئيسي و المهم في التنشئة الإستهلاكية السليمة للطفل التي تتفق مع ظروف الأسرة و ظروف التغيرات و التطورات التي تحدث في مجتمعنا ،حيث تعلم الأسرة الطفل المهارات الإستهلاكية فهي التي تمده النقود للشراء ولها التأثير في إختيارات الطفل و تظل لفترة في حياة الطفل وهي التي تختار وتحدد الحاجات للطفل وهي التي تمد الطفل بالسلوك الإستهلاكي من خلال سلسلة من المواقف والمعارف المختلفة، ويبرز أهمية دور الأسرة في التأثير على التنشئة الإستهلاكية للطفل فيما يلي :[12]

1-إن الأسرة هي التي تمد الطفل بالنمو المعرفي للمعلومات عن المهارات الإستهلاكية و تقدم أو تؤخر قدراته المعرفية و تؤثر على نمو المهارات الإستهلاكية .

2-إن الأسرة تساعد الطفل على المشاركة في إتخاذ القرارات الإستهلاكية من خلال حياته الأسرية.

3-إن الأسرة تساعد الطفل على تطبيق و ممارسة المهارات الإستهلاكية من خلال المواقف المختلفة .

ملامح المستهلك الرشيد :[13]

1-يتجنب الشراء العاطفى .

2-يخطط لطلباته

3- يفهم سياسة تسويق السلع والخدمات

4-يدرس السوق قبل الشراء .

5-يستفيد من مواسم للتنزيلات .

6-يقرأ البطاقات الإرشادية الملصفات على السلع وسستفيد من التعليمات الواردة بها .

7-أنْ يشترى بالجملة إذا تناسب ذلك مع طبيعة السلعة المراد شراءها .

8-أنْ يتفاوض على سعر السلعة مع اختيار النوعية الجيدة .

9-أنْ يأخذ بخبرات الآخرين سواء ممن سبق لهم استخدام السلعة من المحيطين أو من البائع الموثوق به .

أهمية ترشيد الاستهلاك :

إن المجتمعات بصفة عامة والافراد بشكل خاص يروا إنه لابد من العمل على التوفير وترشيد الاستهلاك لادراكهم ووعيهم بحجم هذه المشكلة نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة الذي يعيشها بعض الافراد كذلك لحرص الدين على الترشيد وعدم التبذير والاسراف خاصة في المجتمعات الاسلامية التي تحرص على تنفيذ تعاليم الدين الاسلامي حيث يجب أن تنفق الاموال فيما تستحق وإجتماعياً يتم أحياناً التباهي في بعض المناسبات الاجتماعية والدينية لذلك يتوجب ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن مظاهر التفاخر والتباهي .

فقد بينت الكثير من الدراسات أهمية الترشيد حيث كشفت دراسة السيد رشاد غنيم وسعيد أمين ناصف (2003) إنه حوالي (59.8%) من الطالبات عينة الدراسة أكدن على ظرورة أن يتجه الناس في الامارات إلى ترشيد إستهلاكهم ، وبينت دراسة هدى محمد خير (2018) إلى ظرورة أن يتجه الناس في ليبيا إلى ترشيد ثقافة الاستهلاك لوعيهم النتائج المترتبة على الاستهلاك أللا عقلاني ، وبينت دراسة وصال نجيب عبد العال أيضاً (1995) أن غياب الترشيد في الحياة الاجتماعية السليمة بالاضافة إلى الانفتاح الثقافي ترتب عليه إزدياد الاستهلاك في النواحي المادية والمظهرية [14] .

الهدف من ترشيد الاستهلاك[15] يهدف ترشيد الاستهلاك إلى :

1-تبصير المستهلك بحقوقه وواجباته .

2-تعريف المستهلك بما تصغة الدول من تشريعات وشروط ومواصفات فيما يختص بإنتاج السلع.

3-تعريف المستهلك بالمعلومات الأساسيه عن السلع المتوفرة بالأسواق .

4-تبصير المستهلك بطرق عن السلع وأساليبة وكيفية الكشف عنها .

5-حماية المستهلك من الإعلانات المضللة .

6-تكوين العادات والاتجاهات السليمة وخلق الوعى الأستهلاكى السليم الذي يمكن الشخص من التصرف بحكمة في الموارد المتاحة له .

7-تعويد المستهلك على أحترام ماقد تفرضه الدول من قيود على الشراء وأقناعة بأنَ كل محاولة من جانبه لمخالفة تلك القيود قد تتسبب في حرمان الغير من الحصول على حقوقهم أوْ في تحميل الدولة أعباء أضافية , وفي كلتا الحاليتين يعد هذا خطأ يجب محاربته ويدل على تقصان الوعي الأستهلاكى السليم .

8-تعويد المستهلك على شراء السلعة البديلة عن طيب خاطر دون أى شعور بالضيق وعلى الاَ يلجأ إلى الحصول على السلعة الناقصة من تجار السوق السوداء حتي لا يشجع على ممارسة هذا العمل .

وأخيرا نرى إنَ الفرد يتأثر بالآخرين المحيطين به تأثرا واضحا فيما يتعلق بالقرار الشرائى ,فالعلاقة التي تربط القرارات الأستهلاكية ليست علاقة تعلم وأكتساب عادات ومحاكاة وتقليد الا نماط الأستهلاكية للأخرين المتميزين في الغالب أجتماعيا رغبة في تحسين المستوي المعيشي ولهذا وجب ترشيد المستهلك من خلال التربية والتوعية بالحقوق والواجبات والتنشئة الاستهلاكية السليمة لتكوين أفراد على قدر من الوعي , والفهم المسؤلية لكي يكون قادر على عملية التخطيط الأستهلاكى تخطيط سليم وأتباع الطرق المثلى في الإنفاق المالي في شراء السلع المختلفة حسب الحاجة الفعلية لهذه السلع وبأقل التكاليف وبقدر الاستطاعة المادية ,فالقناعة كنز لا يفنى والترشيد الأستهلاكى فيه الخير للفرد والمجتمع والخير كل الخير في الآية الكريمة في قوله تعالى : "وكلوا وأشربوا ولا تسرفوا "(**الأعراف الآية** [31]) .

توصيات البحث :

ترى الباحثة بأنه للحد من ظاهرة الهدر الإستهلاكي و ترشيد الإستهلاك في المجتمع يجب التقيد بالتوصيات التالية :

1-نشر الوعي الإستهلاكي في المجتمع من خلال إقامة ندوات و محاضرات للأمهات والأباء عن كيفية تنمية الوعي الإستهلاكي و مهارات الوعي الإداري و المالي للاطفال .

2-أن تعمل الدولة على مراقبة و تقيد الإعلانات التجارية وفق خطط مدروسة لما كان للإعلان الدور الأكبر في نشر هذه الثقافه .

3-أن تقوم الأسرة بتقرير الأسلوب أو النمط المعيشي الملائم لأفرادها فيتعلمون و يتعودون عليه من خلال تربيتهم و توجيههم من ناحية و ممارسة عملية من ناحية أخرى .

4-تعليم الأبناء الأمور الإقتصادية بإعطائهم بعضاً من المال مصروفاً يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً حسب سنهم و تشجيعهم أن يقتصدو (التوفير).

المصادر والمرجع :

1-محمد عبد الرحيم الجعفري ,هاله إبراهيم فاخر ,الثفافه الاستهلاكية لطفل الروضة ,دار المعرفه الجامعة ,الاسكندريه ،2011,ص 165.

2-سلوى أحمد سعيد ,صالح المالك ,إدارة موارد الأسرة إقتصادياً وترشيد استهلاكها , الزهراء مكتبه الملك فهد ,2005,ص 178,177 .

3-المصدر السابق ,ص178.

4-سلوى أحمد سعيد ,حصة صالح الملك ,السلوك الاستهلاكي الأسرى وترشيده ,دار الزهراء ،2008,ص99 .

5-احمد إبراهيم ,إدارة الحياة في ترشيد الاستهلاك، الأكاديمية للعلوم ,ط 1 ,2010 , ص 83 .

6-المصدر السابق ,ص 84 .

7-سلوى أحمد سعيد , صالح المالك ,إدارة مواد الأسرة إقتصادياً, مصدر سبق ذكره ص135 .

8-احمد سعيد ,حصة صالح المالك ,إدارة موارد الأسرة اقتصادياتها وترشيد استهلاكها ,مصدر سبق ذكره ص181 .

9-المصدر السابق , ص182 .

10-سلوى أحمد سعيد، حصه صالح المالك ، السلوك الإستهلاكي الأسري و ترشيده، الزهراء مكتبة الملك فهد، 2005، 182 .

11-سلوى أحمد سعيد ، حصة صالح المالك، السلوك الإستهلاكي الأسري و ترشيده ، الرياض ،مكتبة الملك فهد ، ط1 ، 2008 ، ص،186.

12-محمد عبدالرحيم الحضري ، هالة إبراهيم الجراوني ، الثقافه الإستهلاكية لطفل الروضة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2011، ص181.

13-سلوى أحمد سعيد ,حصة صالح المالك ,السلوك الاستهلاك الأسرى وترشيده ,مصدر سبق ذكره ,ص103.

14-سلوى أحمد سعيد ,حصة صالح المالك ,إدارة موارد الأسرة اقتصادياتها وترشيد استهلاكها مصدر سبق ذكره ص 179 .

15- هدى محمد خير ، الابعاد الاجتماعية والثقافية المؤثرة على ثقافة الاستهلاك لدى الشباب الليبي بعد ثورة 17 فبراير ، رسالة دكتواة غير منشورة ، 1918 .